مستقبل العلاقات التركية-الأوروبية بعد التجديد للرئيس اردوغان: فرصة الانطلاقة الجديدة

زيد عبد الوهاب

اعتادت أوروبا الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لتركيا كجسر يربط بين أوروبا والشرق الأوسط, وأن إعادة انتخاب الرئيس أردوغان فرصة لانطلاقة جديدة في العلاقات التركية-الأوروبية, فيمكن لأنقرة وبعد العديد من الوساطات والأدوار الحيوية المؤثرة في مناطق الأزمات الدولية والنزاعات الداخلية, أن تلعب دور الضامن لاستقرار الحدود ما بين الشرق والغرب.

يمكن وصف العلاقات التركية-الأوروبية في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية الذي يتولى الحكم في تركيا منذ العام 2002, بأنها اتسمت بالصعود والهبوط, ولم تعرف الاستقرار في شتى مراحلها وقضاياها المتعددة, لأسباب كثيرة, قد يكون من أبرزها: المواقف الأوروبية "الضبابية" من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، التي اتخذت مساراً أطول مما ينبغي، منذ ترشح تركيا رسمياً للعضوية الكاملة في قمة هلسنكي الأوروبية عام 1999. واستثارة بعض الأطراف الأوروبية من فاعلية السياسة الخارجية التركية, وتعدد أبعادها, وقدرتها على تحقيق اختراقات ونجاحات في ملفات يعجز عنها الأوروبيون. وكذلك مواقف بعض الدول الأوروبية "المريبة" من المنظمات الارهابية التي تستهدف الأمن القومي التركي, ومن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا 2016، ومن قضية الحريات العامة في تركيا، ومن مسائل أخرى تعد شؤوناً داخلية سيادية لتركيا. فضلاً عن

ارهاصات ملفات اللاجئين والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. كانت المرحلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والنيابية التركية 2023 هي الأعقد في محددات العلاقات التركية-الأوروبية، نظراً لتصاعد زخم الحملات والمواقف الأوروبية الرافضة للتجديد للرئيس اردوغان لولاية جديدة، بعض تلك المواقف كانت تصريحات مناهضة لأردوغان صدرت من ساسة أوروبيين، والجزء الأكبر من تلك الحملات كان إعلامياً، عبر محطات تلفزيونية، ومجلات وصحف، بهدف التأثير في الرأي العام التركي والتشويش على قراره الانتخابي، وكانت تلك المنصات الاعلامية الأوروبية تتحدث بصراحة مفرطة عن مخاوفها من استمرار الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية في السلطة، وما لذلك من أثر على مستقبل تركيا ومستقبل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي. إلا أن نتائج الانتخابات الرئاسية والعامة حسمت قرار الشعب باتجاه آخر بعيدا عن نوايا وسياسات الغرب تجاه تركيا.

تراجعت حدة الخطاب السياسي والإعلامي لبعض الأطراف الأوروبية تجاه تركيا وسياسات حزب العدالة والتنمية منذ إعلان فوز الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية، وتحولت إلى خطاب قبول الأمر الواقع الأكثر دبلوماسية، وبعد اعلان فوز الرئيس اردوغان قال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل : "نحن مستعدون للتعامل مع تركيا، من أجل ازدهارنا واستقرارنا المشتركين، على أساس الالتزامات بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وبما يحقق مصالح مواطنينا"، وهنأ رئيسا المفوضية والمجلس الأوروبيين الرئيس اردوغان على فوزه في الانتخابات الرئاسية التركية.

تتعامل أوروبا بازدواجية في مسألة طلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذا ما قورن التعامل مع تركيا في هذه المسألة بالدول الأخرى الأوروبية التي تريد الانضمام إلى الاتحاد، أو التي انضمت مسبقاً، وبالرغم من كل الإنجازات والقفزات الكبيرة التي حققتها تركيا في مختلف المجالات، الأمنية والاقتصادية

والتكنولوجية والاستثمارية، وبالرغم من أهمية تركيا وأهمية أدوارها الإقليمية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وحوض المتوسط.

اعتادت أوروبا الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لتركيا كجسر يربط بين أوروبا والشرق الأوسط، وأن إعادة انتخاب الرئيس أردوغان فرصة لانطلاقة جديدة في العلاقات التركية-الأوروبية، فيمكن لأنقرة وبعد العديد من الوساطات والأدوار الحيوية المؤثرة في مناطق الأزمات الدولية والنزاعات الداخلية، أن تلعب دور الضامن لاستقرار الحدود ما بين الشرق والغرب. يصف الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية أوروبا بأنها "بيتنا المشترك الذي نجتمع فيه حول الضوابط والمبادئ والقيم المشتركة. وإن تركيا وبصفتها إحدى أفراد العائلة الأوربية، لم تؤثر فقط بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها القارة الأوروبية، بل تأثرت هي أيضا بها. ولا يمكن إجراء تقييم كلي لأوروبا ما لم يتم تحليل الدور الذي تلعبه تركيا في هذه القارة. وكما حصل في الماضي فقد تداخل في الحاضر أيضا مصير كل من تركيا ودول القارة الأوروبية. حيث أن هذه الدول تنظر إلى المستقبل من نفس المنظور. وبالتالي فإن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تعتبر موضوعاً أساسياً من مواضيع السياسة الخارجية التركية. وفي هذا الإطار يعتبر هدف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خيارا استراتيجيا بالنسبة لتركيا".

ليس من الصواب الاعتقاد أن مفتاح ترسيخ العلاقات التركية-الأوروبية بيد أوروبا فقط، وأن تركيا تحاول امتلاك نسخة منه عبر انضمامها للاتحاد الأوروبي، فإن لأنقرة قوة للتفاوض على العضوية، نظراً لطبيعة الأدوار الاستراتيجية التي لعبتها تركيا في الأزمة الأوكرانية-الروسية، من خلال جهودها في الوساطة لإنهاء هذه الحرب، ورعايتها لاتفاقية اسطنبول لتيسير نقل الحبوب في حوض البحر الأسود وإنقاذ العالم من أزمة غذاء خطيرة، وإدارة تركيا لأزمة جائحة كورونا ومد يد العون لأوروبا بالمساعدات الإغاثية الطبية للحد من انتشار الوباء، لذلك ستجني أوروبا مصالح متنوعة إذا توطدت العلاقات التركية-الأوروبية من منظور متعدد الأبعاد، يجمع بين الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

لم يحدث تغيير كبير في العلاقات التركية الحذرة مع الدول الغربية بالرغم من كل هذه السياسات البناءة، مع الحفاظ على مستوى مقبول من العلاقات المؤسسية مع الاتحاد الأوروبي، حاولت تركيا تحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة منفردة، إلا أن أحد أكبر معوقات هذه العلاقات هي مواصلة واشنطن وعواصم أوروبية

دعم المنظمات الإرهابية المناهضة لتركيا.

تمتلك تركيا سادس أكبر اقتصاد في أوروبا ولديها علاقات تجارية واقتصادية مكثفة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر شريك تجاري واستثماري لتركيا. وحاليا يشكل حجم التبادل التجاري لتركيا مع الاتحاد الأوروبي 37% من إجمالي حجم تجارتها الكلية. وتشكل الاستثمارات الأوروبية في تركيا نسبة 70% من إجمالي الاستثمارات الموجودة في تركيا. فسيساهم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بتوسعة السوق الداخلية الأوروبية وسيعزز القدرة التنافسية النسبية للاتحاد في الاقتصاد العالمي.

إن استئناف مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ستكون مفيدة لكلا الطرفين في توليد قوة دفع لطبيعة العلاقات التركية-الأوروبية، وستستفيد أوروبا من موقع تركيا الاستراتيجي وأدوارها الحيوية في ملفات الأمن والاقتصاد والسياسات الدولية لحل الأزمات، وكذلك ستستفيد تركيا في انضمامها إلى مجال حيوي أوروبي، يتيح لها المزيد من الأدوار الدبلوماسية نحو سياسة خارجية أكثر نشاطا وفاعلية.

إن انضمام تركيا إلى النادي الأوروبي سيعني زيادة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وزيادة الاستثمار في السوق التركية والدول المجاورة لها، كما أن تركيا تمثل منفذا حيويا نحو دول الشرق الأوسط "منبع النفط العالمي"، ويمكن استثمار تركيا كفاعل موثوق في العديد من القضايا العربية نظرا لدورها الريادي في العالم الإسلامي و العربي.

يمكن القول أن هناك العديد من المؤشرات على نية الغرب عامة وأوروبا خاصة نحو إطلاق عملية تطبيع سريعة في العلاقات مع تركيا على أساس الملفات المشتركة والقضايا الوظيفية، فتراكم الملفات المشتركة وتصاعدها في أوكرانيا وسوريا وأفغانستان وليبيا، والتوترات في البلقان، والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط والمشاريع الهيدروكربونية، وأمن الطاقة في أوروبا ومكافحة الإرهاب وأمن الناتو، لا يمكن حلها دون مساهمات تركيا البنّاءة. ■

زيد عبدالوهاب: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.